E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

تداعيات صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا على حقوق وحريات المهاجرين واللاجئين.

The impacts of the rise of extreme right parties in Europe on migrants and refugees' rights and freedoms

عبد النور ناجي

جامعة عنابة ، الجزائر

abdenour.nadji@univ-annaba.dz

تاريخ الإيداع: **2019/06/06** تاريخ القبول: **2019/09/19** تاريخ النشر: **2020/01/31**

الملخص:

تسعى الدراسة إلى رصد أسباب صعود وتنامي أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا الجنوبية (المجال المتوسطي)، حيث تمكنت من دخول المؤسسات السياسية المنتخبة وكذلك البرلمان الأوروبي، وبدأت تملي أجندتها السياسية التي لا تخلو من التمييز العنصري ضد المهاجرين عموما ،والعرب والمسلمين خصوصا ،خاصة بعد موجة الربيع العربي وتداعياته السياسية والثورية على بعض البلدان العربية التي هي على خط التماس المتوسطي.توصلت الدراسة إلى أن هذا الصعود كانت له تداعيات وانعكاسات سلبية على حقوق وحريات المهاجرين واللاجئين ،وعلى تراجع مواقف وسياسات دول أوروبية اتجاه الهجرة ، وتجاوزهم عن التزامات دولية مترتبة عن تبنيهم لاتفاقيات تتعلق بحقوق اللاجئين والمهاجرين، هذه الممارسات والتصرفات والسلوكيات مست بمصداقية مبادئ الديمقراطية النيابية في الغرب ومبادئ حقوق الإنسان التي تعد أوربا موطن لها .

الكلمات الدالة:

المهاجرون غير الشرعيين، أحزاب اليمين المتطرف، حقوق الإنسان، انتهاكات القانون الدولي الإنساني. الديمقراطية النيابية.

Abstract:

This study aims at analyzing the causes of the rise of extreme right parties in central Europe (Mediterranean area). These parties succeeded to enter the European political institutions and the European parliament in which it dictate its political agenda that is characterized with racism against refugees and migrants mainly Arab and Muslim ones especially after the Arab spring.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

The study concluded that the rise of extreme political parties had negative impacts on the freedom and rights of refugees and migrants, in addition to the retreat of the European states policies towards migration neglecting international commitments and conventions concerning refugees and migrant's rights the fact that affects democratic principles and human rights adopted by Europe.

Key Words:
Illegal migrants, extreme right parties, human rights, violations of humanitarian law, democracy.

تشهد الحياة السياسية في أوربا نموا متصاعدا لأحزاب اليمين المتطرف، التي تمكنت من اختراق البلدان العريقة في الديمقراطية كالسويد والنرويج وبريطانيا إلى جانب فرنسا وبلجيكا، ونجحت في جذب الناخبين إليها وتحقيق نجاحات في الانتخابات المحلية والبرلمانية، ومن دخول البرلمان الأوروبي، وبدأت تملي أجندتها السياسية التي لا تخلو من التمييز العنصري الفاضح ضد المهاجرين عموماً، والعرب والمسلمين خصوصاً، وقد طرح ذلك التصاعد الملحوظ للأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا تخوف وقلق على مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان وقضية التكامل بين دول الاتحاد الأوروبي. ولقد ساهمت العديد من العوامل في بروز وتنامي هذه الظاهرة في القارة الأوروبية منها الديني والسياسي وأبرزها العامل الاقتصادي وخاصة الأزمة المالية العالمية، وتنامي الهجرة غير الشرعية وتدفق موجة اللاجئين من البلدان التي شهدت حروب واضطرابات وثورات.

الإشكالية :

تعد قضية المهاجرين غير الشرعيين وتدفق اللاجئين إلى أوربا في السنوات الأخيرة بعد موجة الثورات العربية ،خاصة في بلدان المغرب العربي، أحد أهم العوامل التي رفعت أسهم قوى اليمين المتطرف في أوربا، حيث استثمر اليمين المتطرف في هذه المقاربة لتأجيج مشاعر العنصرية وكراهية الأجانب خاصة بعد الهجمات الإرهابية في فرنسا وبلجيكا، وتحول موضوع المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين وسيلة لجلب أصوات المواطنين في الانتخابات، وتزايدت معدلات انتهاك حقوق هذه الفئة بصورة واضحة ،من قبل السلطات أو من قبل الإفراد تأسيس على سبق تتبلور إشكالية الورقة البحثية في السؤال المركزي التالي:

-كيف ستتعامل أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا في حال وصلهم للسلطة مع فئة المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين، وما تأثير ذلك على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا وما هي ضمانات حماية تلك الفئة؟

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

منهج الدراسة

بناء على طبيعة الموضوع والمشكلة البحثية، تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع الجاليات العربية والمسلمة والمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين في أوروبا، ومعرفة عوامل وأسباب تنامي ظاهرة اليمين المتطرف وتداعياته وتهديداته لحقوق وحريات فئة الأجانب، كما تم الاستعانة بالمقاربة القانونية للرجوع للنصوص القوانين الدولية والمواد النظامية التي تحكم موضوع الهجرة غير الشرعية في المعاهدات والمواثيق الدولية، كذلك لرصد الانتهاكات التي تتعرض لها هذه الفئة(حقوق المهاجرين غير الشرعيين) والتحديات الأمنية التي تواجه الجاليات العربية والمسلمة في ظل الخطاب اليميني المتطرف.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تركز على الحقوق والضمانات التي تتمتع بها فئة المهاجرين غير الشرعيين في القوانين والمواثيق الدولية، والتي يجب حمايتها من الانتهاكات وممارسات وسلوك أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا.

1. واقع المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين في أوربا: يعود تاريخ الهجرة العربية إلى البلدان الأوروبية إلى نهاية القرن التاسع عشر، حيث كانت الهجرة بأعداد قليلة للغاية ثم ازدادت مع تنامي النفوذ الاستعماري للقوى الأوروبية في المناطق العربية ،كفرنسا في المغرب العربي وإيطاليا في ليبيا وإنكلترا في العراق. وأثناء الحرب العالمية الثانية تم تجنيد العرب أو القادمين من دول عربية في الجيوش الأوروبية لمواجهة قوى الحلفاء من النازية الألمانية والفاشية الإيطالية، بعد الحرب العالمية الثانية استفادت الجاليات العربية من هامش مهم نسبيا من الحراك السياسي، حيث لعبت الجالية الجزائرية في فرنسا دورا في دعم المقاولة والثورة سياسيا وماليا وتنظيميا[1].

في فترة الستينات والسبعينات من القرن المنصرم، شهدت الهجرة العربية إلى البلدان الأوروبية نشاطا ملفتا، نتيجة هامش الحراك والحريات وحرية التنظيم والاجتماع الموجودة في بلدان الغرب الأوروبي، والامتيازات التي تجذب المهاجر (الحصول على الجنسية، العمل والدراسة) ومع اشتداد الأزمات داخل المنطقة العربية، الحصار والحروب الداخلية والدولية والتي شكلت عوامل الطرد تدفقت موجات الهجرة إلى البلدان الغربية، وانسجاما مع القوانين والاتفاقيات الداخلية والدولية وضعت الدول الأوروبية برامج تسمى ببرامج الاندماج الاجتماعي

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

تهدف إلى إدماج اللاجئين والمهاجرين في المجتمع الأوروبي بتوفير فرص العمل والتعليم وحرية تشكيل الجمعيات والمشاركة السياسية.[2]

وقد بذلت الجالية العربية والمسلمة محاولات للقيام بعمل سياسي من خلال تأسيس تنظيمات وهياكل سياسية قائمة، أثبتت جدواها وفعاليتها حيث تمكن عدد من المسلمين من إدارة بعض البلديات وتسييرها في البلدان التي يقيمون بها، كما تمكن المسلمون من إيصال عدد من النواب المسلمين أو المتعاطفين مع الجالية المسلمة إلى المجالس التشريعية. وما يلاحظ أن أوضاع المهاجرين واللاجئين العرب والمسلمين تختلف من دولة أوروبية إلى أخرى، وفقا للمناخ السياسي والاجتماعي السائد فيها ومدى تقبل شعوبها للمهاجرين3، كما تعتبر الجاليات المسلمة والعربية في أوروبا مكون غير متجانس لا من حيث الانتماء الجغرافي ولا من حيث التكوين المهني والعلمي ولا من حيث التركيبة العمرية وعلاقتها بسن الهجرة والاغتراب، ويتركز معظم المهاجرين في المناطق الهامشية لعواصم تلك الدول وما قد يؤدى إليه ذلك من مظاهر للعنف والتطرف.

لكن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ظهرت متغيرات جديدة في سياسات الهجرة في الغرب حيث ازدادت قيودها وطغى البعد الأمني عليها والخلط بين الهجرة والإرهاب وما تبعه من تجاوزات على حساب حقوق الإنسان وتعديل تشريعات وتأسيس مؤسسات تزيد من القيود على الهجرة والمهاجرين، وتداخلت عوامل انتقائية وتمييزية في اختيار المهاجرين المرشحين من الدول العربية والمسلمة، وتزايدت حملات العداء ضد المهاجرين العرب والمسلمين، بعد أحداث الربيع العربي حيث أصبحت المنطقة العربية تعيش حالة من القلق والتوتر والحروب الأهلية مما أفرز الكثير من المآسي الإنسانية ومن أهم تلك المآسي مشكلة اللاجئين، حيث تضاعف عدد اللاجئين حول العالم من المنطقة العربية والإسلامية وخاصة من سوريا في البلدان الأوروبية التي أصبحت تعتبر اللاجئين عبئا خاصة مع تصاعد التيار اليمين المتطرف.

2. ضمانات حقوق المهاجرين غير الشرعيين

توجد علاقة وطيدة بين وضع المهاجرين خاصة غير الشرعيين واحترام حقوق الإنسان، إذا كانت الهجرة ظاهرة اجتماعية ذات بعد إنساني، فهي مسألة وقضية تستوجب الحماية الدولية على المجتمع الدولي الذي توصل إلى صياغة حلول قانونية لقضية المهاجرين أينما كانوا، معتبراً حقوقهم مسالة إنسانية بالدرجة الأولى، وذلك بغرض رد الاعتبار لهذه الفئة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

المحرومة من التمتع بأهم الحقوق الإنسانية. وعليه تعتبر القواعد المنظمة لحقوق الإنسان المهاجر بصفة غير شرعية جزءا لا يتجزا من حقوق الإنسان.

1.2 . مفهوم [4]الهجرة غير الشرعية

يشير مفهوم الهجرة غير الشرعية (السرية) إلى الأشخاص الذين يدخلون بصفة غير قانونية إلى دول الاستقبال، ولا يسوون وضعيتهم القانونية، والأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية، ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية، والأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها[5].

تعرف المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية على أنها " كل دخول عن طرق البر أو البحر، أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو من خلال الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة دون موافقة السلطات، وأخير طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد6.

فالهجرة سواء أكانت قانونية وغير قانونية لها أنظمة وقواعد تنظمها على الصعدين الوطني والدولي، وتوضح من له الحق في الإقامة ومن ليس له الحق، كذلك المهاجر الذي يترك وطنه نتيجة ضائقة اقتصادية حلت به أو نتيجة حروب أهلية ونزعات طائفية، أو عوامل أخرى تتعلق بالاستقرار السياسي أو بمخاطر اجتماعية، فإنه يتمتع الحماية وله ضمانات قانونية في النظم والتشريعات.

2.2. النظم والتشريعات الدولية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية

- **التشريعات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان المهاجر:** تجد القواعد والمبادئ القانونية الدولية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية جذورها في تشريعات حقوق الإنسان بمعاهدات واتفاقيات عقدت في إطارها وأسهمت في إرساء عدد من المبادئ والأسس تتعلق بحقوق المهاجرين وواجباتهم بدون تمييز، وهي تعد من روافد الإطار القانوني للتعامل مع قضايا الهجرة والمهاجرين غير الشرعيين، من بينها القانون الدولي الذي ينص على حق كل فرد مغادرة وطنه، لكن الدولة التي قبلت بالمهاجر القانوني يجب أن تحترم الحقوق التي يتمتع بها وفق للتشريعات الدولية ذات الصلة، كذلك مواثيق الأمم المتحدة ونشاطاتها في

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

إطار حقوق الإنسان، والتي تعد مرجع سياسي واجتماعي وقانوني لحماية المهاجرين غير الشرعيين[7].

- الاتفاقيات التي صدرت في إطار منظمة العمل الدولية: تهدف إلى الحفاظ على مصالح العمال المهاجرين وحقوقهم، منها الاتفاقية رقم 143المتعلقة بالهجرة في ظروف تعسفية والمساواة في الفرص ومعاملة الأجانب[8].
- **الاتفاقية الدولية لحماية حقوق المهاجرين وأسرهم(ديسمبر 1990):**تعتبر من أهم الاتفاقيات ذات العلاقة بالمهاجرين والهجرة، لضمان حماية الحقوق واحترامها وفقا المبادئ والمعايير الواردة في الاتفاقيات التي صدرت في إطار منظمة العمل الدولية.

من خلال عرض الاتفاقيات ومواثيق منظمة الأمم المتحدة ونشاطاتها في إطار حقوق الإنسان ودور ونشاط المنظمات الحكومية وغير الحكومية في هذا الإطار كمنظمة الهجرة الدولية واللجنة العالمية للهجرة الدولية التي تأسست في ديسمبر2003 في حماية وضمان حقوق المهاجرين، يتبين لنا أن حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين إجمالا، أصبحت جزءا من العرف الدولي ومن القانون الدولي، وأن الاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان تضمنت معايير عالمية ينبغي احترامها فيما يخص المهاجرين بالنسبة للدول المستقبلة وحمايتهم من ممارسات وسلوكات جهات ذات توجه متطرف في أوروبا، تحمل العداء للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، وبصفة خاصة العرب والمسلمين.

3. عوامل تصاعد أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا.

ثمة مجموعة من العوامل أدت إلى تنامي قوى اليمين المتطرف في أوروبا، ومن أهم العوامل وأكثرها حضوراً هي قضية المهاجرين واللاجئين الذين يتدفقون إلى أوروبا سواء بشكل شرعي أو غير شرعي، حيث تزايدت أعدادهم بشكل كبير جداً خلال السنوات الماضية بسبب أحداث الربيع العربي والأزمة السورية.

1.3.أحزاب اليمين المتطرف: يطلق هذا المصطلح السياسي على الأحزاب الاحتجاجية في القارة الأوروبية التي تشترك في خصائص عامة ومرتكزات إيديولوجية تميزها كتيار سياسي واحد ومتجانس، ومن هذه الخصائص النزعة الوطنية المفرطة والرافضة لكل أشكال الاندماج الإقليمي، التعصب القومي والتعصب الديني ومعاداة المسلمين خاصة والمهاجرين عامة والسعي

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

للحد من الهجرة، تسوق هذه الأحزاب خطاب تحريضي تعبوي ضد الأجانب، ورفض الأقليات وفكرة التعددية الثقافية، والتحفظ على بعض مقتضيات مواثيق حقوق الإنسان في الغرب.

- **خريطة أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا :** تتوزع أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا في الدول التالية:

أ. حزب الجبهة الوطنية الفرنسي:بقيادة "مارين لوبان" "Marine Le Pen"ابنة مؤسس الحزب "جان ماري لو بان" تأسس الحزب عام 1972، زادت شعبيته نتيجة لارتفاع عدد المهاجرين وتدهور الوضع الاقتصادي في فرنسا، يعتبر حزب معادي للهجرة والمسلمين، حقق عددا من النجاحات الانتخابية في (2015/2014) أهمها في الانتخابات المحلية وانتخابات البرلمان الأوروبي، تحصل على 23 مقعد من أصل 74 مقعد مخصص لفرنسا، ارتكزت حملته الانتخابية على العداء للمهاجرين وإغلاق حدود أوروبا في وجه اللاجئين9.

ب. **حزب من أجل الحرية الهولندي:**تأسس سنة 2006، حصل على المركز الثالث ب24 مقعد من أصل 150، وتحصل على 5 مقاعد في البرلمان الأوروبي.

ج- **أحزاب اليمين الألمانية:** ظهرت على الخريطة السياسية في ألمانيا العديد من الأحزاب اليمينية المتطرفة منها:الحزب الوطني الديمقراطي الذي يتمتع بنفوذ واسع في الولايات الشرقية، وحزب البديل من أجل ألمانيا، وهو يميني عنصري تأسس عام 2013 وحصل بعد عام على7 مقاعد في البرلمان الأوروبي ، حركة بيجيدا" **PEGIDA** " وهي اختصار ل" أوروبيون وطنيون ضد أسلمه الغرب " وهي حركة معادية للإسلام تقوم بالعديد من المظاهرات المعادية للمهاجرين واللاجئين.

د- **حزب الاستقلال البريطاني:** تأسس في سنة 1993 كحزب مناهض للإتحاد الأوروبي، في سنة 2014 حضي بأول مقعد في البرلمان البريطاني.

2.3. مؤشرات صعود اليمين المتطرف في مراكز القرار الأوروبي: ظهرت على الخريطة السياسية في أوربا مؤشرات تبين صعود قوى اليمين المتطرف، سواء على المستوى الشعبي، أو من خلال ميل الناخب الأوربي للتيار المتطرف، أو على المستوى المؤسساتي والتمثيل الانتخابي.

- **على المستوى الشعبي :** يظهر صعود قوى اليمين المتطرف في عدد من المؤشرات على المستوى الشعبي تتمثل في تشكيل جماعات تناهض الأجانب في الشوارع، ففي فنلند شكل المتطرفون جماعة أطلقوا عليها اسم " جنود أو دين" تجوب الشوارع لحماية المواطنين من خطر المهاجرين

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

واللاجئين، في النمسا سجل ارتفعت جرائم عنف اليمين المتطرف، فحسب إحصاءات جهاز المخابرات الداخلي قدر عدد الأعمال المتطرفة عام 2015ب 1150 قضية مقارنة بحوالي 750 سنة 10.2014

- **على المستوى المؤسساتي:** سجلت أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا حضورا داخل البرلمانات الأوروبية، وبدأت تملي أجندتها السياسية التي لا تخلو من الدعوة إلى تفكيك الإتحاد الأوروبي ومناهضة مؤسساته وسياساته، ومحاربة الهجرة والمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين وقد عرفت أحزاب اليمين المتطرف طريقها إلى البرلمان الأوروبي، منذ أواخر السبعينيات عندما أرسلت الحركة الاجتماعية الإيطالية أربعة من ممثليها إلى البرلمان الأوروبي.

وقد تم تشكيل كتلة سياسية تمثل أحزاب اليمين المتطرف في البرلمان الأوروبي عام 2007 أطلقت على نفسها اسم "الهوية والتراث والسيادة "وتضم عشرين نائبا في كل من فرنسا، إيطاليا النمسا، بريطانيا وبلجيكا وكذلك كل من بلغاريا ورومانيا كعضوين جديدين، ومن بين مظاهر تنامي اليمين المتطرف في أوروبا الإعلان عن تشكيل تكتل يضم الأحزاب اليمينية المتطرفة داخل البرلمان الأوروبي برئاسة زعيمة الحزب الفرنسي " الجبهة الوطنية " ومن بين الأحزاب التي انضمت إلى التكتل حزب الحرية النمساوي، الرابطة الإيطالية الشمالية ، إضافة إلى حزب فلامس البلجيكي، وسيحصل التكتل على العديد من المزايا مثل دعم مالي من البرلمان الأوروبي تتراوح قيمته بين 20 إلى 30 مليون € على مدى خمس سنوات، وإمكانية التصويت على تعديلات تقترحها أحزاب أوروبية أخرى11.

3.3. عوامل تنامي أحزاب اليمين المتطرف.

ثمة عوامل اقتصادية وسياسية وأمنية محفزة لتصاعد اليمين المتطرف في أوروبا تتمثل فيما يلي:

- **الأسباب الاقتصادية:** لقد ارتفع الخطاب اليميني المتشدد في ظل واقع أوروبي اقتصادي مأزوم، حيث تراجعت معدلات النمو، وارتفعت مستويات البطالة، وفشلت الحكومات في حل أزمة اليورو سنة 2008، وفي ظل فشل خطط الإصلاح الاقتصادي في مواجهة الأزمات الاقتصادية المستمرة في الدول الأوروبية، حدثت حالة من تراجع الثقة في النخب، والسياسات التقليدية وظهر انحياز إلى خطابات اليمين المتطرف في ظل تدفق اللاجئين.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

- **الأسباب السياسية:** تتمثل في حالة الاستياء الشعبي من أداء الأحزاب التقليدية، والتي تعتبر السبب الأهم في ازدياد شعبية اليمين المتطرف، والذي استغل ظروف عدم رضي الناخبين لتسويق نفسه كبديل ناجح12.
- **الأسباب الأمنية :** تتمثل في تصاعد العمليات الإرهابية في البلدان الأوروبية، حيث شهدت العاصمة الفرنسية باريس هجوميين إرهابيين عام 2015 ، وتعرضت إسبانيا لعملية إرهابية أدت إلى مقتل 191 شخصا في عام 2014، وقد ارتبطت تلك الهجمات الإرهابية بشباب من أصول عربية إسلامية، وقد تزامن ذلك مع عودة الذين التحقوا ببؤر التوتر في الشرق الأوسط من الأوروبيين الذين اعتنقوا الإسلام حديثا، والذين كانوا منخرطين في تنظيمات إرهابية خارج أوروبا، وأصبحت ظاهرة (عودة المقاتلين)تشكل تهديد مباشرا للأمن الأوروبي، وقد استغل اليمين المتطرف هذه المخاوف لدعوة إلى حضر المنظمات الإسلامية وغلق المساجد وطرد الأجانب .

4. تداعيات وصول أحزاب اليمين المتطرف للسلطة على حقوق وحريات المهاجرين واللاجئين.

في ظل تزايد المكاسب الانتخابية التي حضي بها أحزب اليمين المتطرف في أوربا،والتوجه نحو بناء تحالفات سياسية في البرلمان الأوروبي ،تعززت مخاوف المهاجرين واللاجئين خاصة من العرب والمسلمين من الصعود الغريب لهذا التيار، والتي بدأت تداعياته تظهر من خلال سلوكيات سلبية متطرفة وعنصرية اتجاه المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين واللاجئين، وبروز مواقف من عدم التسامح وعدم الإنصاف الإعلامي تدفع نحو انتهاك حقوق هذه الفئة وإلحاق الضرر بها، وهذا يتنافى ومصادقة البلدان الأوروبية على اتفاقيات حقوق الإنسان .

إن الصعود المتنامي لهذا التيار والذي بات يسبب تهديدًا صارخًا بكل المعايير القانونية الدولية للمهاجرين المسلمين،يمكن رصد تداعياته ومخاطره فيما يلي :

- **تدهور أوضاع المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين:** من المتوقع أن تؤدي النزعة اليمينية المتطرفة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي،إلى المزيد من القيود على الحقوق الاجتماعية والحقوق السياسية والثقافية للأقليات والجاليات خاصة العربية والمسلمة.

قد تراجع بعض الدول الأوروبية من مواقفها وسياساتها اتجاه الهجرة والمهاجرين واللاجئين، وقد تتجاوز التزاماتها الدولية المترتبة عن تبنيها لاتفاقيات تتعلق بحقوق اللاجئين

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

نتيجة الضغط الذي يمارسه التيار اليميني المتطرف،وتصدر تشريعات تشدد من إجراءات منح حق اللجوء وتخفض من الامتيازات التي قد يستفيد منها المهاجرين واللاجئين، ففي المجر أجرى البرلمان استفتاء لرفض حصص مخصصة من قبل البرلمان الأوروبي لاستقبال ألف لاجئ ، واقر تشريعات مناهضة للمهاجرين غير الشرعيين، منها قانون يعزز نشر قواة الجيش على الحدود ،ومعاقبة كل من يحاول الهجرة غير الشرعية بثلاثة سنوات سجن13.

- قد يتعرض المهاجرين واللاجئين إلى انتهاكات حقوقية واسعة النطاق من قبل المسؤولين على بعض الحدود الأوروبية خاصة المتوسطية،تتضمن الطرد والإعادة غير النظامية،وقد يتعدى الأمر إلى الترحيل القسري.
- التركيز على البعد الأمني في إدارة ملف الهجرة، من خلال إقرار تشريعات ووضع سياسات بالتعاون مع دول جنوب المتوسط التي تعتبر مصدرا وممرا للهجرة ، لتشديد الرقابة على الحدود لمنع تدفق موجات الهجرة غير الشرعية، واحتجاز المهاجرين في ظروف غير إنسانية.
- التمييز بين اللاجئين السياسيين والمهاجرين الاقتصاديين، تحاول بعض القوى المناوئة للمهاجرين الادعاء بان القادمين للقارة الأوروبية هم مهاجرون وليسوا لاجئين سياسيين ،وأنهم لم يهاجروا من مناطق الصراع والتوتر والحروب الأهلية ، وقد نقلت صحيفة " ليزيكو" **les Echos**" عن الرئيس الفرنسي " ماكرون " قوله " انه يتم الخلط بين المهاجرين واللاجئين،بين حق اللجوء والهجرة لأسباب اقتصادية" مضيفا انه " ينبغي للمرء ان يميز المجموعات الفردية بدقة"14.
- حدوث توترات داخلية تهدد امن واستقرار الدول الأوروبية ،نتيجة استمرار الخطاب العدائي والعنصري وانتقال النزعة المتطرفة من التنظيم الحزبي إلى المستوى الشعبي وباقي فواعل المجتمع المدني،في ظل تراجع للقيم الأوروبية ومبادئ الديمقراطية وضمانات حقوق الإنسان.

توصلت الورقة البحثية من خلال رصد ظاهرة الهجرة وحركة اللاجئين العرب والمسلمين في أوروبا في ظل تصاعد أحزاب اليمين المتطرف إلى مجموعة من النتائج على أساسها تم طرح اقتراحات:

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

1. شهدت المنطقة العربية موجات من الهجرة نحو بلدان الاتحاد الأوروبي، تعددت دوافع وحوافز الهجرة من زمن إلى أخر، حسب البيئة السياسية ودرجة الاستقرار السياسي، والوضع الاقتصادي
2. تمكنت المنظومة الدولية والحقوقية من صياغة ووضع مواثيق تشريعات متعلقة بحقوق الإنسان،واتفاقيات ومعاهدات تتعلق بحقوق المهاجرين وواجباتهم بدون تمييز، شكلت أهم روافد الإطار القانوني للتعامل مع قضايا الهجرة والمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين،بالإضافة إلى ضمانات تكفل حقوقهم وحرياتهم،كما تعد القواعد المنظمة لحقوق الإنسان المهاجر القانوني وغير القانوني جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان.
3. يلاحظ على الخريطة السياسية الأوروبية تنامي النزعات اليمينية المناهضة للأجانب ،وتصاعد أحزب اليمين المتطرف من خلال الحضور غير المتوقع في الانتخابات العامة،والبرلمانات الأوروبية،ورفع شعار المعاداة والتحريض ضد المهاجرين واللاجئين الذين أصبحوا هدفا لربطهم بالجريمة والإرهاب والبطالة وغيرها من الإمراض الاجتماعية التي تعيشها أوربا، لاسيما بعد الإحداث السياسية في الشرق الأوسط وأزمة اللاجئين السوريين ،والتفجيرات الإرهابية التي وقعت في فرنسا وبلجيكا وبريطانيا.
4. لقد تأثرت سياسات دول الاتحاد الأوروبي باقتراحات أحزاب اليمين المتطرف في مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال المبالغة في مخاطرها،وخلق الشعور المعادي للمهاجرين واللاجئين والتشديد في قوانين اللجوء والرقابة على الحدود وإتباع أساليب الطرد والترحيل القصري .
5. لقد تعرضت فئة المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين إلى معاملات غير إنسانية وسلوكات عنصرية في أوروبا ،يمكن تصنيفها في إطار انتهاكات حقوق الإنسان.

التوصيات: لمواجهة النزعة اليمينية المتطرفة في أوروبا، والتخفيف من ضغط السياسات والمواقف اتجاه الجالية العربية المسلمة و فئة المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين تقترح الورقة البحثية الإجراءات التالية :

1. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربية والإسلامية في أوربا،بالتنسيق مع منظمات حقوق الإنسان في الدفاع عن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية المكفولة في الدساتير الأوربية، كحرية المعتقد والتعبير.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

2. محاولة مواجهة خطاب اليمين المتطرف عن طريق انتقاده وكشف عيوبه ضد قيم الديمقراطية والتعددية والعنصرية ورفض الأخر،وذلك بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية التي تضم الجيل الأوروبي الجديد الذي نما في ظل الرفاهية والحرية والسلام والديمقراطية.
3. الاستثمار في سياسات الاندماج التي تطرحها بعض الدول الأوروبية ،وحث المهاجرين على الالتزام بقوانين الدول التي تستضيفهم والمساهمة في تنمية المجتمع وتطوير مؤسساته.

الهوامش:

[1] سلام الكواكبي،" الجاليات العربية في أوروبا ومدى اندماجها في المشهد المدني والسياسي" **مجلة شؤون عربية** ،عدد 141، ربيع 2010 ، ص 107.

[2] حميد الهاشمي ، **العرب وهولندا الأحوال الاجتماعية للمهاجرين العرب في هولندا**، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ص ص 36- 41.

3 مصطفى عبد العزيز مرسي" متغيرات الهجرة إلى الغرب ووضع المهاجرين العرب وعلاقاتهم بالأوطان الأم" **مجلة شؤون عربية**، عدد 141، ربيع 2010 ، ص99.

[4]

5 أسامة بدير، ظاهرة الهجرة غير الشرعية(التعريف ،الحجم،المواثيق الدولية ،الدوافع والأسباب)مجلة الديوان – مجلة الكترونية **WWW.aldwan.org/index.htm**

6 رشيد ساعد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني** ،(رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012/2011 ،ص15.

7 أنظر: محمد بن عبد العزيز أبو عبادة ، **حقوق المهاجرين غير الشرعيين"دراسة تأصيلية مقارنة بالقانون الدولي**"،(أطروحة دكتوراه في العلوم الأمنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2014)ص ص 94 -100.

8 أنظرا : نصوص هذه الاتفاقيات منشورة في التقرير السنوي لمكتب العمل الدولي ،جنف الدورة 92،2004، ص149.

9 إلهام مخلوفي، مهاجرو أوروبا بين معادلة "الإسلاموفوبيا "والأوروفوبيا".
"https://www.noonpost.org/content/16738

10 مروة نظير، "مؤشرات وأسباب صعود اليمين المتطرف في أوروبا"، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، يوم الإثنين20 يونيو،2016 https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/146/

11 هاني سليمان، السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية، المركز العربي للبحوث والدراسات، الاثنين 29 أغسطس2016 - 02:4 **http://www.acrseg.org/40345**

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

12 لمزيد من التحليل انظرا : هيلة حمد المكيمي " صعود الأحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة وانعكاساتها على الاستقرار السياسي في أوربا : الحالة الهولندية نموذجا. **مجلة النهضة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، عدد 3 يوليو 2010،ص 101.

13 راجع لى ،"صعود اليمين المتطرف ومسألة اللاجئين" مجلة الديمقراطية ، مركز الأهرام - مصر ،عدد 2017/65 .

14 انظر: جريدة الجزائر بتاريخ 2018/02/21 ،الصادرة بالجزائر

http://www.eldjazaironline.net/Accueil